أثر الذكاء الإصطناعي في مسائل الإجتهاد الفقهي
(دراسة تأصيلية تطبيقية)

مقدم من قبل
أ.م.د. أحمد فنوص حمادي

Journal of Islamic Sciences
Vol.2 | Issue 43
ISSN: 2225-9732
August 2026

المستخلص

يهدف هذا البحث إلى دراسة أثر الذكاء الاصطناعي في مسائل الاجتهاد الفقهي من منظور تأصيلي وتطبيقي، من خلال بيان العلاقة بين التقنية الحديثة وعملية استنباط الأحكام الشرعية. يعرض البحث مفهوم الذكاء الاصطناعي.

وأبرز تطبيقاته في المجال الفقهي ويبحث في مدى مشروعية توظيفه في عملية الاجتهاد وحدود الاعتماد عليه في توليد الفتاوى أو دعم الفقيه في استنباط الأحكام كما يناقش البحث الأبعاد الأصولية والمنهجية التي يثيرها إدخال الآلة في مجال الاجتهاد مع تحليل نماذج تطبيقية لتقنيات الذكاء الاصطناعي في الفتوى والتقنين الشرعي توصلت الدراسة إلى أن الذكاء الاصطناعي يمكن أن يسهم في تطوير أدوات البحث الفقهي وتيسير الوصول إلى المصادر لكنه لا يمكن أن يحل محل المجتهد البشري؛ لأن الاجتهاد يرتبط بملكة الفقه وفهم المقاصد، وهي أمور لا يمكن للآلة إدراكها على نحوٍ تام.

Abstract in English:

This research aims to examine the impact of Artificial Intelligence (AI) on issues of Islamic legal reasoning (ijtihad) from both theoretical and applied perspectives. It explores the relationship between modern technology and the process of deriving Islamic legal rulings. The study presents the concept of AI and its main applications in the field of Islamic jurisprudence, discussing the legitimacy and limits of employing AI in ijtihad and fatwa production. It also addresses the methodological and epistemological challenges arising from introducing machines into the realm of ijtihad, analyzing practical models of AI assisted fatwa systems and legal codification tools. The study concludes that AI can significantly enhance fiqh research and facilitate access to Islamic legal sources; however, it cannot replace the human mujtahid, since ijtihad requires deep juristic insight and comprehension of the higher objectives of Sharia, which remain beyond machine understanding.

Keywords: Artificial Intelligence, Ijtihad, Fatwa, Islamic Jurisprudence, Digital Sharia Technologies.

المقدمة

تشهد البشرية في العصر الحديث تطورًا تقنيًا غير مسبوق في مجال الذكاء الاصطناعي الذي أصبح يشكل ثورة معرفية تمتد آثارها إلى مختلف جوانب الحياة الإنسانية بما في ذلك المجال الشرعي والفقهي.

وقد أثار هذا التطور تساؤلات شرعية عميقة تتعلق بمدى إمكانية توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي في عمليات الاجتهاد الفقهي ومدى مشروعية ذلك في ضوء مقاصد الشريعة وضوابطها فضلًا عن تحديد حدود استخدام الآلة في الفتوى والاجتهاد.

وتسعى هذه الدراسة إلى تأصيل الموقف الفقهي من الذكاء الاصطناعي وبيان أثره في قضايا الاجتهاد مع استعراض التطبيقات المعاصرة له ووضع ضوابط شرعية تضبط التعامل معه في هذا الميدان الدقيق إن الإشكالية الجوهرية لاتكمن في مدى قدرة الخوارزميات على محاكاة المنطق القياسي بل في مدى قدرتها على استيعلب روح النص وتنزيله على واقع يتسم بالسيولة والتعقيد فالفقه الاسلامي ليس مجرد معادلات منطقية جافة بل مزيج بين الاستنباط العقلي والذوق المقاصدي الذي يراعي أحوال المكلفين.

أهمية البحث:

تنبع أهمية هذا البحث من عدة جوانب، أبرزها:

١. يسلط الضوء على تأصيل العلاقة بين الفقه والتقنية المعاصرة صياغة لرؤية تأصيلية تجمع بينهما بانسجام .

٢. تقديم رؤية أصولية واضحة بما يكفل استيعاب هذه المستجدات دون الإخلال بمقاصد الشريعة الإسلامية الكلية وحفظ كلياتها الخمس .

٣. المساهمة في رفد الفقه الإسلامي المعاصر بمعالجات واقعية وحيوية للنوازل الرقمية . والوقوف على مدى مواءمتها لآليتي الاجتهاد والاستنباط .

٤. السعي نحو تجسير الفجوة بين علماء الشريعة وخبراء التقنية .

أهداف البحث

يسعى البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، من أهمها:

١. تأصيل الموقف الفقهي الإسلامي من توظيف الذكاء الاصطناعي في الاجتهاد.

٢. تحليل أثر الذكاء الاصطناعي على عملية الاجتهاد واستنباط الأحكام.

٣. تحديد الضوابط الشرعية والمعايير العلمية التي تضبط استخدام هذه التقنيات في المجال الفقهي.

٤. استعراض التطبيقات المعاصرة للذكاء الاصطناعي في مجالات الإفتاء والبحث الفقهي ودراستها في ضوء الشريعة.

خطة البحث:

جاءت خطة البحث وفق التقسيم الآتي:

المبحث الأول: التأصيل الشرعي للذكاء الاصطناعي

المطلب الأول: مفهوم الذكاء الاصطناعي وأنواعه.

المطلب الثاني: الحكم الشرعي لاستخدام الذكاء الاصطناعي.

المطلب الثالث: موقف الفقهاء من التقنيات الحديثة وتأصيل القياس عليها.

المبحث الثاني: أثر الذكاء الاصطناعي في آليات الاجتهاد الفقهي

المطلب الأول: دور الذكاء الاصطناعي في جمع وتصنيف المصادر الشرعية.

المطلب الثاني: الذكاء الاصطناعي وتحليل النصوص واستنباط الأحكام.

المطلب الثالث: مدى قدرة الذكاء الاصطناعي على محاكاة الاجتهاد البشري.

المبحث الثالث: التطبيقات المعاصرة وضوابطها الشرعية

المطلب الأول: نماذج تطبيقية لاستخدام الذكاء الاصطناعي في الإفتاء والبحوث الشرعية.

المطلب الثاني: الضوابط الشرعية لتوظيف الذكاء الاصطناعي في الاجتهاد.

المطلب الثالث: التحديات الأخلاقية والفقهية في التعامل مع الذكاء الاصطناعي.

وفي نهاية البحث تُعرض الخاتمة والتوصيات متضمنة أبرز النتائج والمقترحات المستقبلية.

المبحث الأول: التأصيل الشرعي للذكاء الاصطناعي

المطلب الأول: مفهوم الذكاء الاصطناعي وأنواعه

يُعدّ الذكاء الاصطناعي أحد أبرز مخرجات الطفرة التقنية المعاصرة وهوحقل ينبثق عن علوم الحاسب الآلي يتألف من تصميم برمجيات وأنظمة ذكية تملك القدرة على محاكاة الملكات الذهنية البشرية إنجاز المهام المعقدة التي تفتقر عادةً إلى التدخل الإنساني المباشر كالتحليل والتعلم الذاتي والاستنتاج وصناعة القرار.(١)

أولًا: التعريف اللغوي والاصطلاحي:

الذكاء لغةً: من الفِطنة وحسن الفهم يقال: ذَكَا يَذْكُو أي اشتعل وتوقد ومنه سُمي الذكاء لتوقد العقل.(٢)

الذكاء اصطلاحًا: المحاكاة الرقمية للملكات الذهنية الإنسانية حيث تصمم الأنظمة البرمجية لتجاوز مجرد تنفيذ الأوامر إلى مرحلة التعلم الذاتي واستنباط النتائج من البيانات الضخمة بما يمنحها قدرة شبه بشرية على اتخاذ القرارات التنبؤية على أداء أعمال تُشبه في ممحاكاة مخرجات العقل البشري عند معالجة المعلومات (٣)

(١) ناصر بن عبدالله الغامدي الذكاء الاصطناعي: المفهوم والتطبيقات ؛(جدة: دار المنهاج ٢٠٢١م) ص٣٣

(٢) ابن منظور ؛ لسان العرب بيروت: دار صادر مادة (ذكا)ج١٤؛ص١٢٢

(٣) فهد عجاتن فقه النوازل وتطبيقات التقنية الرياض: دار التدمري. ٢٠٢٠م ص٥٧

ثانيًا: أنواع الذكاء الاصطناعي

يقسّم الباحثون الذكاء الاصطناعي إلى نوعين رئيسين:

١. الذكاء الاصطناعي الضيق أو المحدود

وهو الذي يُبرمج للقيام بمهمة محددة دون وعي ذاتي مثل أنظمة الترجمة أو التعرف على الصوت والصورة

٢. الذكاء الاصطناعي العام

وهو الذي يهدف إلى محاكاة القدرات الذهنية للإنسان كالتعلم والتفكير والاستنتاج .[١]

٣. الذكاء الاصطناعي الفائق.

ويطلق هذا المصطلح غالباً في الأبحاث التقنية لأنه يصف طبيعة هذا الذكاء بدقة متخصص في مهارة واحدة [٢]

ثالثًا: الذكاء الاصطناعي في السياق الفقهي

وعند إسقاط معطيات الذكاء الاصطناعي على الميزان الشرعي نجد بوناً بوناً شاسعاً بين المعالجة الالية والملكة الاجتهادية فالالة في جوهرها تظل حبيسة نظام برمجي يفتقر إلى القصد والوعي الذاتي وهما ركنان أصيلان في الاجتهاد الفقهي القائم على فهم المقاصد ورعاية مآلات الافعال لذا فإن امتلاك التقنية لقدرات تحليلية فائقة لايعني بأي حال بلوغها مرتبة النظر الشرعي نظراًلعجز الخوارزميات عن ادراك البعد الوجداني أو الوازع [٣]الضميري وهي عناصر لاتقبل الرقمنة أو الاختزالالبرمجي وتصنيف المسائل دون أن يحل محل المجتهد البشري الذي وجمع النصوص، وتحليل الأقوال، يتحمّل مسؤولية الاستنباط الشرعي.[٤]

(١) الاحمري محمد الذكاء الاصطناعي ومستقبل الفقه الرياض: دار الفكر المعاصر ؛٢٠٢٢م ص٤١

(٢) أحمد الريسوني، نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي ط ٤, المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ص ٢٧

(٣) طه جابر العلواني، الفقه الإسلامي، دار السلام ص ٥٥

(٤) ندوة الازهر الذكاء الاصطناعي والفتوى القاهرة ٢٠٢٤م ص٢٣

المطلب الثاني: التأصيل الفقهي والضوابط الشرعية لاستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي

الأصل في الاشياء والمعاملات الإباحة ما لم يرد دليل على التحريم [١]

أولا: التكييف الفقهي والأصل الشرعي

ينطلق التكييف الفقهي لتقنيات الذكاء الاصطناعي من قاعدة الإباحة الأصلية حيث تصنف هذه التقنيات ضمن الوسائل التي سخرها الله تعالى لنفع البشرية ويستند هذا التأصيل الى قوله تعالى ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُم مَا فِي الأَرْضِ جَمِيعًا﴾ [البقرة: ٢٩].[٢]

وبناء على هذا الأصل يُعدّ استخدام الذكاء الاصطناعي في ذاته مباحًا بشرط أن يكون في مجالات نافعة لا تتعارض مع مقاصد الشريعة.[٣]

ثانياً: الضوابط الشرعية الحاكمة للتقنية.

التقنية الحديثة ومنها الذكاء الاصطناعي وسائل وليست غايات وحكم الوسائل يدور مع مقاصدها وجودًا وعدماً. فإذا استخدمت في الخير والعلم النافع فهي مشروعة أما إذا أفضت إلى ضرر أو مفسدة فهي محرّمة[٤].

ثالثاً: الملاحظات الجوهرية (التحليل الأكاديمي).

١. مركز الإنسان يؤكد النص على أن الذكاء الاصطناعي مهما بلغت قدراته التحليلية يظل فاقداًالملكة الاجتهادية التي تتطلب وعياً مقاصدياً وإدراكاً للواقع.

٢. المرونة المنهجية: يظهر من خلال هذا التأصيل قدرة القواعد الفقهية الكلية على استيعاب النوازل المعاصرة.

رابعاً: الضوابط الشرعية لتوظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي

يستلزم استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي الالتزام بمجموعة من المعايير الشرعية التي تضمن انضباطها ضمن المقاصد العامة للإسلام .[٥]

---

(١) الزركشي، المنشور في القواعد الفقهية، ج, ١ ص ١١١

(٢) سورة البقرة الاية ٢٩

(٣) الشاطبي احمد بن عبد الرحمن الموافقات في اصول الشريعة بيروت: دار المعرفة ج٢ص٣٠٢.

(٤) قرار مجمع تافقه الإسلامي الدولي بشأني الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته (الدورة الخامسة والعشرون في جدة) ٢٠٢٣

(٥) ينظر الضوابط الفقهية للتقنيات الحديثة ؛ مجموعة من الباحثين (ط ؛١ دار النشر ؛ المدينة ؛المدينة ٢٠٢٤) ص ٤٥

من أبرز الضوابط الشرعية التي تحكم استعمال هذه التقنية:

١. ضرورة موافقة التطبيقات التقنية لمقاصد الشريعة وعدم اشتمالها على مايخل بالعقيدة أو يفضي إلى نشر المحرمات .

٢. درء المفاسد على جلب المصالح لأنها قاعدة فقهية مستقرة ومعروفة .

٣. الرقابة البشرية التخصصية ضرورة خضوع مخرجات الذكاء الاصطناعي للرقابة العلمية من المختصين في الشريعة والتقنية .

٤. المقصدية المصلحية أن تراعي مقاصد الشريعة في تحقيق المصلحة ودرء المفسدة.[١]

خامساً: مجالات الاستفادة من الذكاء الاصطناعي في خدمة العلوم الشريعة

يعد توظيف توظيف الذكاء الاصطناعي في خدمة العلوم الشرعية مثل:

١ الفهرس والتبويب الرقمي تنظيم المخطوطات والكتب والمصادر الفقهية.[٢]

٢ التحليل اللغوي والنصي المساعدة في تحليل النصوص واستخراج الروابط الدلالية بين الأحكام .

٣ المساندة التقنية لعمليات البحث والإفتاء دون أن يكون الذكاء الاصطناعي بديلاً عن الاجتهاد البشري .

٤ تطوير البحث الأصولي وتيسير الوصول إلى الأدلة الشرعية وربط الفروع بالأصول بطريقة تقنية سريعة .

تيسير الوصول إلى الأدلة الشرعية.

ويُعدّ هذا التوظيف من باب تسخير العلم لخدمة الدين بشرط ألا يتحول الذكاء الاصطناعي إلى مصدر مستقل

(١) الشاطبي إبراهيم بن موسى الموافقات تحقيق: مشهور آل سلمان (ط١ دار ابن عفان) مجلد ٢ ص ١٥ (للاستدلال بمقاصدالشريعة

(٢) ينظر الحذيفي، صالح بن فهد توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي . جامعة الإمام محمد بن سعود الرياض . ط ١, ٢٠٢٤

المطلب الثالث: الرؤية الفقهية للمعطيات التقنية المعاصرة وآليات القياس الأصولي

أولًا: اتجاهات الفقهاء نحو المستحدثات التقنية

يرى جمهرة من الباحثين المعاصرين أن النوازل التقنية الحديثة تخرج بناء على القواعد الأصولية والفقهية الكلية باعتبارها الأصل في التعاطي مع المستجدات ومن أبرزها: قواعد سد الذرائع وجلب المصالح ودرء المفاسد.(١)

وقد شابة تعامل العلماء المعاصرين مع هذه التقنيات طريقتهم السابقة في معالجة النوازل التاريخية مثل المعاملات المصرفية الرقمية والاجهزة المستحدثة وفق هذه القواعد مما يؤكد مرونة الشريعة الاسلامية وقدرتها الاستيعابية العالية لكل جديد .

وقد اعتمد الفقهاء في تكييف هذه الوسائل الوسطية على مسلك القياس من خلال إلحاقها بنظائرها السابقة لاتحاد العلة بينهما . ويظهر ذلك جلياً في إسقاط أحكام التعاملات البنكية التقليدية على الوسائط الرقمية المعاصرة . أن هذه المنهجية في التفاعل مع التغيرات العصرية لاتعكس حيوية الفقه الإسلامي فحسب (٢)

ثانيًا: تأصيل القياس على التقنيات

يُعدّ القياس الفقهي من أبرز أدوات الاجتهاد التي يمكن توظيفها في التعامل مع النوازل التقنية. فإذا ظهرت مسألة جديدة لم يُنصّ عليها، يُقاس حكمها على نظير شرعي له علة مشتركة.(٣)

وعليه، يمكن القياس على الوسائل المعينة على العلم والبحث فجواز استخدام الذكاء الاصطناعي في الفقه كجواز استخدام المكتبات الإلكترونية أو برامج البحث الحديث لأن العلة واحدة وهي تيسير الوصول إلى العلم.(٤)

ثالثًا: التوسط بين الإفراط والتفريط

ينبغي التمييز بين استخدام التقنية كمساعد وهو جائز وبين الاعتماد الكلي عليها في الاجتهاد وهو مرفوض شرعًا لأن الاجتهاد يتطلب نية وقصدًا وفهمًا لمقاصد الشريعة لا تملكها الآلة.(٥)

(١) ينظر الشاطبي إبراهيم بن موسى المملكة العربية السعودية: دار ابن عفان , ١٩٩٧م .ج٢ , ص٣٠٠

(٢) ينظر: شبير، محمد عثمان، المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الاسلامي (عمان: دار النفائس ٢٠٠٧م)ص٤٥

(٣) ابن حميد صالح بن عبدالله ضوابط الفتوى في النوازل المملكة العربية السعودية دار ابن الجوزي ٢٠٠٥ م ص ٤٤

(٤) الباحسين يعقوب نظرية التقعيد الفقهي وتطبيقاتها الدمام دار ابن الجوزي ٢٠٠٦

(٥) - الريسون احمد المدخل الى مقاصد واشنطن المعهد العالمي للفكر الاسلامي ١٩٩٢ م ص ١٨٩

المبحث الثاني: انعكاسات الذكاء الاصطناعي على آليات النظر الاجتهادي

المطلب الأول: إسهامات الذكاء الاصطناعي في حصر وتدوين الأدلة الشرعية

تُمثل مرحلة استقصاء المصادر الشرعية وتبويبها من أهم مراحل الاجتهاد الفقهي، إذ يعتمد عليها المجتهد في استنباط الحكم من الأدلة. ومع تطور تقنيات الذكاء الاصطناعي أصبح بالإمكان أتمتة هذه العملية إلى حدّ كبير مما أحدث نقلة نوعية في مجال الفقه الرقمي.

أولًا: دور الذكاء الاصطناعي وكفاءته في استعراض المتون الشرعية وتحليلها

باتت التقنيات الرقمية المتقدمة تمتلك قدرات استثنائية في معالجة وتحليل كميات ضخمة من النصوص الفقهية والحديثية من مختلف المصادر واستخراج الآيات والأحاديث المتعلقة بموضوع معين في ثوانٍ معدودة وهو ما كان يتطلب من الباحث أيامًا وربما أسابيع من الجهد اليدوي.(١)

كما يمكن للنظم الذكية تصنيف الأحاديث وفق كلمات مفتاحية محددة، وربطها بالموضوعات الفقهية ذات الصلة مما يسهّل عملية البحث والاجتهاد المقارن(٢)

ثانيًا: التصنيف والتحليل الموضوعي للمسائل الفقهية

يمكن للذكاء الاصطناعي تحليل نصوص الفقهاء وتصنيفها بحسب:

المذاهب الأربعة:

أو المجالات الفقهية (العبادات – المعاملات – الأسرة – الحدود).

أو حتى بحسب القرون والعصور.

ويُسهم هذا التصنيف الآلي في إظهار الاتجاهات الفقهية التاريخية ومقارنة الأقوال بسهولة وتحديد المسائل التي تحتاج إلى اجتهاد جماعي أو تطوير فقهي جديد.(٣)

ثالثاً: المعالجة الدلالية الفائقة وبناء الخرائط الذهنية للنصوص الشرعية.

إن الانتقال بالذكاء الاصطناعي من مرحلة التدوين والأرشفة إلى مرحلة الفهم العميق يتطلب مايعرف بالمعالجة الدلالية الفائقة . هذه التقنية لاتقف عند حدود البحث اللفظي التقليدي، بل تتجاوزه إلى قراءة المقاصد والغايات النصية من خلال اليتين متكاملتين:

(١) ندوة الازهر الشريف ؛الذكاء الاصطناعي والفتوى القاهرة ٢٠٢٤م ص ٣٣

(٢) العجلان فهد فقه النوازل وتطبيقات التقنية الرياض دار التدمرية ٢٠٢١م ص ١٠٢

(٣) الاحمري محمد الذكاء الاصطناعي ومستقبل الفقه الرياض دار الفكر المعاصر ٢٠٢٢ ص ٥٨

. أولاً: التتبع الدلاليللمصطلحات وتطورها التاريخي

تتيح تقنيات التعلم العميق تتبع اللفظة الفقهية أو الحديثة عبر العصور المختلفة ورصد التحولات التي طرأت على استخدامها بين لغة العرب زمن التنزيل وبين الاصطلاح الحادث لدى الفقهاء لاحقاً

ثانياً: بناء التشجير الفقهي والخرائط التفاعلية

تستطيع الأنظمة الذكية تحويل المتون الفقهية الممتدة والمعقدة إلى خرائط ذهنية وتشجيرات رقمية تفاعلية تظهر ترابط المسائل ببعضها . فعند استعراض مسألة معينة يقوم النظام تلقائياً بربطها بأشباهها ونظائرها في الأبواب الأخرى (كربط فقه الأسرة بفقه المعاملات أو الجنايات) مما يمنح الفقيه نظرة شمولية متكاملة تعين على قراءة المقاصد الكلية للتشريع قبل إصدار الحكم .[١]

المطلب الثاني: آليات الاستنباط وقراءة المضمون الشرعي بوساطة الذكاء الاصطناعي

يمثل فحص المتون الشرعية وتحليلها ركيزة أساسية من ركائز الاجتهاد الفقهي إذ يعتمد عليه المجتهد في فهم مدلولات النصوص واستنباط الأحكام منها. ومع ظهور الذكاء الاصطناعي أصبح من الممكن توظيف الخوارزميات اللغوية في تحليل النصوص واستنتاج العلاقات بين الألفاظ والمعاني.[٢]

أولًا: قدرات الذكاء الاصطناعي في التحليل اللغوي ونظم المعالجة الطبيعية

تعتمد تقنيات الذكاء الاصطناعي على وظائف معالجة اللغات الطبيعية لفهم النصوص العربية والشرعية وتحديد الصيغ النحوية والدلالية مما يمكّنه من:

استخراج الأحكام من النصوص.[٣]

فرز الأوامر والنواهي.

(١) ١ - عبد العالي بوخرص الذكاء الاصطناعي وتطبيقاتها في العلوم الشرعية مجلة الشريعة والدراسات الاسلامية . جامعة الكويت . المجلد٣٨ . العدد ١١٢

(٢) خالد بن عبدالله الشمراني، هندسة الفقه: جامعة أم القرى مكة المكرمة , ٢٠٢٢ م

(٣) منير بن التايب، معالجة اللغات الطبيعية في تحليل النصوص الفقهية . مجلة الفقه والقانون العدد ٩٤ – ٢٠٢٤م

تصنيف الصيغ التكليفية والنهي الواردة في المتون وتحديد العلل والأسباب في النصوص الشرعية[١]، وقد أثبتت الدراسات الحديثة أن الذكاء الاصطناعي يمكنه تحليل مئات الآيات والأحاديث خلال دقائق واستخراج أنماط لغوية معينة يستفيد منها الباحث في الاستقراء الفقهي.[٢]

ثانيًا: حدود توظيف تقنيات معالجة اللغات البشرية في الاستنباط الفقهي

على الرغم من الإمكانات الهائلة التي توفرها تكنلوجيا الذكاء الاصطناعي الكبيرة إلا أنه يعجز عن فهم المقاصد والمعاني الكلية للشريعة فهو لا يدرك الحكمة وراء التشريع ولا يستطيع ترجيح مصلحة على أخرى.

فاجتهاد الإنسان يتجاوز المعالجة اللغوية إلى استحضار المقاصد والنية والفهم الواقعي للنازلة، وهي أمور لا تبرمج في الآلة.[٣]

ثالثًا: الموازنة بين قدرات الذكاء الاصطناعي والاجتهاد البشري

على الرغم من الآفاق الواسعة والمزايا المتعددة التي تتيحها أنظمة الذكاء الاصطناعي إلا أنها تظل قاصرة عن استيعاب الغايات المقاصدية والمفاهيم الكلية للشريعة الإسلامية فالأنظمة الآلية تفتقر إلى الأهلية التي تمكنها من إدراك الأسرار التشريعية العميقة للنصوص كما تعجز عن الموازنة والترجيح بين المصالح المتعارضة عند تزاحمها ومع ذلك يمكن للذكاء الاصطناعي أن يؤدي دوراًفاعلاً كأداة استشارية مساعدة للفقيه المجتهد من خلال الآتي:

. استدعاء وتقريب الأدلة الشرعية: فرز النصوص والآثار ذات الارتباط المباشر بالمسألة محل البحث .

. استعراض وتوثيق التراث الفقهي: رصد الآراء والآذان المأثورة عن الفقهاء السابقين وتجميعها .

. المقارنة التحليلية: تقييم المخرجات والمؤشرات قياساً على القواعد الأصولية والمقاصد الشرعية .

(١) الغامدي ناصر بن عبدالله الذكاء الاصطناعي المفهوم والتطبيقات جدة دار المنهاج ٢٠٢١م ص ٧٧

(٢) دراسة في جامعة الملك سعود ٢٠٢٣ م ١٤

(٣) الريسوني احمد المدخل الى المقاصد الشريعة المعهد الغامدي ناصر بن عبدالله الذكاء الاصطناعي المفهوم العاليمي للفكر الاسلامي واشنطن ١٩٩٢ م ص ١٩٩

الاجتهاد الفقهي في أصله عمل عقلي وروحي يقوم به الفقيه بناءً على العلم والنية والخبرة وفهم الواقع.

قال الشاطبي: الاجتهاد لا يكون إلا لمن استكمل آلة الفقه من علم وأدب وتقوى وهذه صفات لا يمكن أن تُنقل إلى الآلة.(١)

فالذكاء الاصطناعي لا يملك نية ولا قصدًا ولا ضميرًا وهو يعمل وفق خوارزميات جامدة بينما الاجتهاد يستند إلى فهم المقاصد وتقدير المآلات وهي أعمال عقلية وروحية لا تُختزل في رموز رقمية.(٢)

المطلب الثالث: التوصيف الفقهي للاجتهاد الرقمي وتحديات استقلالية الفتوى التقنية

تشهد الأوساط الفقهية والأكادمية نقاشات مستفيضة وتساؤلات جوهرية حول مدى قدرة الخوارزميات الذكية لتصل إلى مرتبة الاجتهاد الفقهي الشرعي بمعنى تصبح الأنظمة الرقمية مؤهلة لاستخراج الأحكام الفقهية وتوليدها بشكل مستقل تماماً ودون أي تدخل أو توجيه بشري وتعد هذه المشألة من القضايا النوازلية المعاصرة التي تنطوي على ابعاد شرعية وفكرية عميقة لأنها تفتقر إلى روح الاجتهاد التي تقوم على القصد الشرعي والورع واستحضار المصلحة العامة.(٣)

اولاً: موقف المجامع الفقهية من أهلية الآلة للاجتهاد

اجتمعت الهيئات العلمية والإفتائية المعاصرة على سلب صفة المجتهد الشرعي عن تطبيقات الذكاء الاصطناعي لا يُعدّ مجتهدًا شرعًا لأنه لا يستوفي شروط الاجتهاد المعروفة في كتب الأصول مثل:

١. غياب الملكة الفقهية الراسخة: تعجز الأنظمة الرقمية عن الإحاطة الكلية واليقظة الذهنية بنصوص الكتاب والسنة ومايترتب عليها من استنباط . (٤)

(١) بحث الاحكام الفقهية المتعلقة بتطبيقات الذكاء الاصطناعي . المؤلف د. رائد بن عبدالله العقيل.الرياض الطبعة الأولى ٣ ١٤٤٥هـ ٢٠٢٤م العدد ٦٢ ص ١١٨١

(٢) الاحمري محمد الذكاء الاصطناعي ومستقبل الفقه ص٧٣

(٣) مجمع الفقه الاسلامي الدولي قرارات الدوره ٢٣ جدة ٢٠٢٣ م ص ٥٠

(٤) الشاطبي إبراهيم بن موسى الموافقات تحقيق مشهور آل سلمان ط١ (الخبر دار ابن عفان ١٩٩٧ م) المجلد ٤ ص ١٠٥

٢ قصور الإدراك الغائي ومآلات الأفعال: تفتقر الآلة للقدرة على فهم مقاصد الشريعة العليا ومآلات الافعال.

٣ انتفاء الجانب التكليفي والشرعي: غياب ركن النية والإخلاص والمسؤولية الشرعية عن العمل بناء على ماتقدم لايجوز شرعاً تفويض هذه التقنيات في إصدار الأحكام الشرعية بشكل مستقل بل تظل وظيفتها منحصرة في كونها داة إسناد تقنية تساعد المجتهد ولاتحل محله .[١]

المبحث الثالث: المحددات المنهجية لاستحدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي

المطلب الأول: التطبيقات العملية للذكاء الاصطناعي في الاجتهاد الفقهي

شهد مجال الفقه الإسلامي في السنوات الأخيرة تطورًا ملحوظًا في توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي سواء في المؤسسات الدينية أو في مراكز البحث الشرعي. وقد أتاحت هذه التقنيات إمكانات واسعة في تحليل النصوص الشرعية وتصنيف المصادر وتسريع الوصول إلى الأحكام الفقهية.

أولًا: تحليل آفاق توظيف الذكاء الاصطناعي في العلوم الشرعية

من أبرز التطبيقات الحديثة للذكاء الاصطناعي قدرته على تحليل النصوص الفقهية والحديثية باستخدام تقنيات معالجة اللغة الطبيعية إذ يستطيع النظام تحليل آلاف النصوص واستخراج المعاني المشتركة وربطها بالموضوعات الفقهية ذات الصلة.[٢]

وقد استخدمت بعض المؤسسات الدينية هذه التقنية في إنشاء محركات بحث فقهية ذكية قادرة على استرجاع الأدلة والأقوال الفقهية في ثوانٍ معدودة.[٣]

ثانيًا: معالجة المتون وتصنيف السنة النبوية تقنياً

يساهم الذكاء الاصطناعي في تصنيف الأحاديث النبوية بحسب درجتها (صحيح حسن ضعيف) بالاعتماد على قواعد علم الحديث والرواة وسلاسل الإسناد مما يسهّل على الباحثين

(١) ٢ ينظر المطيري عبد الرحمن بن نامي، النوازل الرقمية وأثرها في الفتوى والاجتهاد المعاصر: رؤية اصولية –مجلة الفقه المقارن . الرياض ط ١ ٢٠٢٤م

(٢) دراسة في جامعة الملك سعود ٢٠٢٤ م ص ١٨

(٣) ندوة الازهر الشريف الذكاء الاصطناعي والفتوى القاهرة ٢٠٢٤ م ص ٥٥

الوصول إلى الحديث الصحيح بسرعة ودقة.(١)

كما يمكنه ربط الحديث بالآيات والأحكام الفقهية بما يعزز الاستنباط المقارن بين مصادر التشريع.

ثالثًا: المساعدة في الاجتهاد النمطي

تُستخدم أنظمة الذكاء الاصطناعي في تحليل المسائل الفقهية المتكررة واقتراح حلول قائمة على السوابق الفقهية دون أن تصدر الحكم بنفسها بل كمساعد يقدّم بيانات ومراجع تسهّل على المجتهد اتخاذ القرار.(٢)

رابعًا: بناء قواعد بيانات فقهية متكاملة

تسعى مراكز الفتوى والبحوث الشرعية إلى إنشاء قواعد بيانات ضخمة تعتمد على الذكاء الاصطناعي تتضمن الفتاوى السابقة والأدلة وأقوال الفقهاء وتربطها بمقاصد الشريعة.

ومن أبرز المشاريع في هذا المجال: الموسوعة الفقهية الذكية التي تعمل على تحليل الملايين من النصوص لتقديم نتائج دقيقة وسريعة للباحثين.(٣)

المطلب الثاني: الضوابط الشرعية لتوظيف الذكاء الاصطناعي في الاجتهاد

مع دخول الذكاء الاصطناعي إلى مجالات الفتوى والاجتهاد أصبح من الضروري تحديد ضوابط شرعية دقيقة تحكم استخدامه لتفادي الأخطاء أو الانحرافات الناتجة عن الاعتماد المفرط على التقنية دون إشراف بشري.(٤)

أولًا: عدم الإحلال محل المجتهد

القاعدة الأساس أن الاجتهاد عمل بشري لا يجوز تفويضه للآلة لأن الاجتهاد يتطلب العلم والنية والمقاصد، وهي أمور لا تتوفر في الذكاء الاصطناعي..(٥)

(١) الاحمري محمد الذكاء الاصطناعي ومستقبل الفقه الرياض دار الفكر المعاصر٢٠٢٢م ص ٨٥

(٢) العجلان فهد فقه النوازل وتطبيقات التقنية دار التدمر الرياض ٢٠٢١ م ص

(٣) وزارة الاوقاف الكويتية الموسوعة الفقهية الكويتية الاصدار الرقمي الكويت ٢٠٢٤ م ص ٧

(٤) ينظر الأشقر، عمر بن سليمان، المعايير الشرعية والضوابط الأصولية للحوكمة الرقمية في الفتوى والاجتهادالرياض ط ١، ٢٠٢٤ العدد٦٤

(٥) ابن حميد صالح بن عبدالله ضوابط الفتوى في النوازل دار ابن الجوزي المملكة العربية السعودية ٢٠٠٥ م ص٩٢

وعليه، فإن استخدامه يجب أن يكون في نطاق المساعدة التقنية فقط لا الاستقلال في إصدار الأحكام[١].

ثانيًا: الضوابط الشرعية والأخلاقية لتوظيف الذكاء الاصطناعي في الفقه

ينبغي أن تُخضع نتائج الذكاء الاصطناعي للمراجعة من قبل العلماء والفقهاء قبل اعتمادها إذ يمكن للأنظمة أن تخطئ بسبب انحياز البيانات أو قصور البرمجة.[٢]

ثالثًا: الشفافية المنهجية:

يشترط في الأنظمة المستخدمة في المجال الفقهي الشفافية والوضوح في طريقة عملها حتى يمكن التأكد من سلامة النتائج ومطابقتها للمنهج الشرعي.[٣]

رابعًا: تحقيق مقاصد الشريعة:

يجب أن تراعي الأنظمة الذكية مقاصد الشريعة الخمسة (حفظ الدين النفس العقل النسل والمال) وأن لا تُستخدم بما يناقضها كالتلاعب بالنصوص أو إخراج الفتاوى دون ضوابط.[٤]

خامسًا: المسؤولية القانونية الشرعية:

على الجهات التي تطور أنظمة فقهية ذكية أن تلتزم بحماية بيانات المستخدمين وعدم إساءة استخدامها لأن حفظ السرّ والخصوصية أصل شرعي. كما يجب تحديد المسؤولية الشرعية في حال الخطأ بحيث لا تُحمّل الآلة مسؤولية بل الإنسان المشرف عليها

المطلب الثالث: مخاطر وتحديات التوظيف التقني في الفتوى والاجتهاد

رغم الفوائد الكبيرة التي يقدمها الذكاء الاصطناعي في المجال الفقهي إلا أن استخدامه يثير عددًا من الإشكالات الشرعية والأخلاقية التي تتطلب دراسة دقيقة ومعالجة متوازنة.

أولًا: إشكالية الاتكال التقني وتغييب الدور البشري.

قد يؤدي الإفراط في الاعتماد على الأنظمة الذكية إلى تهميش دور المجتهد البشري، مما يهدد جوهر الاجتهاد القائم على الفهم المقاصدي والتقوى.

(١) مجمع الفقه الاسلامي قرارات الدوره ٢٣ جده ٢٠٢٣ م ص ٥٣
(٢) ندوة الازهر الشريف الذكاء الاصطناعي والفتوى القاهرة ٢٠٢٤ م ص ٦٢
(٣) الشاطبي احمد بن عبد الرحمن الموافقات في اصول الشريعة ج ٢ ص ٢٧١
(٤) الريسوني احمد المدخل الى مقاصد الشريعة ص ٢١٤

كما قد يُنتج ذلك أحكامًا آلية تفتقر إلى روح الشريعة وعدالتها.(١)

ثانيًا: غياب الجانب الروحي والتعبدي

الاجتهاد ليس عملية عقلية فحسب بل هو أيضًا تعبّدٌ واستحضار لمراد الله وهذا لا يمكن للآلة أن تقوم به إذ تفتقر إلى الروح والإيمان والضمير.(٢)

ثالثًا: معضلة الشفافية ودقة البيانات

قد تتخذ الأنظمة الذكية قرارات فقهية مبنية على بيانات غير دقيقة أو خوارزميات منحازة دون أن يكون من الواضح كيف وصلت إلى نتائجها مما يثير تساؤلات شرعية حول الموثوقية والمسؤولية.(٣)

رابعًا: تبعات الخطأ في النظم الذكية.

إذا أصدر النظام حكمًا فقهيًا خاطئًا وتبنّاه المستخدم دون علمه، فمن يتحمل المسؤولية؟

الرأي الراجح أن المسؤولية تقع على الجهة المطوّرة أو المشرفة لا على الآلة لأن الآلة غير مكلّفة شرعًا.(٤)

(١) مركز الإمارات للسياسات والبحوث المستقبلية . أبو ظبي الطبعة الأولى ,٢٠٢٥ م ص ٧٨

(٢) دراسة في جامعة اكسفورد ٢٠٢٥ م ص ٢٣

(٣) مجمع الفقه الاسلامي الدولي قرارات الدورة ٢٣ جدة ٢٠٢٣ م ص ٦١

(٤) ينظر موسى مصطفى محمد: دراسة فقهية قانونية مقارنة طنطا مجلة الحقوق والبحوث جامعة الأزهر ط المجلد ٢١ ٢٠٢٥

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات والصلاة والسلام على معلم البشرية الخير وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان.

وبعد؛ فقد تناول هذا البحث الموسوم بـ (الذكاء الاصطناعي في مسائل الاجتهاد الفقهي: دراسة تأصيلية تطبيقية) الرؤية الشرعية والفقهية لأدوات الذكاء الاصطناعي . مبيناً حدود كفاءتها والضوابط الحاكمة لتوظيفها بما يحفظ جوهر الاجتهاد البشري وروحه المقاصدية . يسرني أن أوجز أبرز ماتوصل إليه البحث من النتائج والتوصيات.

أولًا: أهم النتائج

١. طبيعة المعالجة الآلية: أثبتت الدراسة أن أنظمة الذكاء الاصطناعي مهما بلغت مستويات تركيبها الخوارزمي لاتعدو أن تكون محاكاة صماء تعتمد على استدعاء بيانات ومخرجات مدخلة سلفاً وهي بذلك تفتقر ألى التفكير الابتكاري الذاتي والوعي الإنساني .

٢. التفويض الكامل للآلة في إصدار الأحكام الفقهية غير جائز شرعًا لأن المسؤولية التكليفية مناطها الإنسان وحده وليس النظام الآلي.

٣. يمكن توظيف الذكاء الاصطناعي في جمع المصادر وتصنيف النصوص وتحليل المسائل الفقهية، بشرط أن يخضع الإشراف البشري الكامل في كل مرحلة.

٤. وجود ضوابط شرعية صارمة ضرورة حتمية أهمها: عدم الإحلال محل المجتهد وضمان الشفافية في الخوارزميات وحماية الخصوصية ومراعاة مقاصد الشريعة.

٥. التعاون بين علماء الشريعة وخبراء التقنية ضرورة لتطوير أنظمة تخدم البحث الفقهي دون الإخلال بالأصول الشرعية وبما يحقق التكامل بين العلم الشرعي والعلم التقني.

٦. الذكاء الاصطناعي في الفقه لا يُغني عن الاجتهاد البشري وإنما يعينه ويقوّيه فهو وسيلة لا غاية ومساعد لا بديل.

التوصيات:

١. ضرورة وضع إطار شرعي وتشريعي واضح يحدد ضوابط استخدام الذكاء الاصطناعي في الاجتهاد الفقهي والإفتاء.

٢. تشكيل لجان فقهية وتقنية مشتركة في المؤسسات الدينية لمتابعة تطبيقات الذكاء الاصطناعي وتقييم أثرها الشرعي والاجتماعي.

٣. تطوير برامج تعليمية وتدريبية تُعنى بتأهيل طلاب العلم الشرعي على التعامل مع التقنية الحديثة وفهم أدوات الذكاء الاصطناعي.

٤. إنشاء قواعد بيانات فقهية ذكية تتضمن المصادر والمراجع والأحكام الفقهية الموثوقة لتكون مرجعًا مساعدًا للمجتهدين والباحثين.

٥. ضمان الشفافية والمساءلة في عمل الأنظمة الذكية المستخدمة في المجال الشرعي وتحديد المسؤولية عند وقوع الخطأ.

قائمة المصادر والمراجع

١. الأحكام الفقهية المتعلقة بتطبيقات الذكاء الاصطناعي . جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض . ط ١ .– ٢٠٢٤ م

٢. ابن حميد، صالح بن عبد الله. ضوابط الفتوى في النوازل. المملكة العربية السعودية: دار ابن الجوزي ط١ ٢٠٠٥م.

٣. الأحمري محمد. الذكاء الاصطناعي ومستقبل الفقه. الرياض: دار الفكر المعاصر ط١ ٢٠٢٢م.

٤. الأزهر الشريف. ندوة الذكاء الاصطناعي والفتوى. القاهرة ٢٠٢٤م.

٥. الزحيلي، وهبة. أصول الفقه الإسلامي. دمشق: دار الفكر ط١ ٢٠٠٤م.

٦. الريسوني، أحمد. المدخل إلى مقاصد الشريعة. واشنطن: المعهد العالمي للفكر الإسلامي ط١ ١٩٩٢م.

٧. الشاطبي، أحمد بن عبد الرحمن. الموافقات في أصول الشريعة. تحقيق عبد الله دراز بيروت: دار المعرفة دون تاريخ.

٨. العجلان فهد. فقه النوازل وتطبيقات التقنية. الرياض: دار التدمرية ط١ ٢٠٢١م.

٩. الآمدي سيف الدين أبي الحسن علي بن أبي علي . الأحكام في أصول الأحكام. بيروت: دار الكتب العلمية، ط ٢ ٢٠٠٣ م

١٠. خلاف عبد الوهاب. الاجتهاد في الشريعة الإسلامية. القاهرة: مكتبة وهبة ط٤ ١٩٩٢م.

١١. زيدان، عبد الكريم. الاجتهاد الجماعي في الشريعة الإسلامية. بيروت: مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٩٨٦م.

١٢. العلواني، طه جابر. تجديد أصول الفقه. المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ط١، ١٩٩٠م.

١٣. الباحسين، يعقوب. نظرية التقعيد الفقهي وتطبيقاتها في الفقه الإسلامي. الدمام: دار ابن الجوزي، ط١، ٢٠٠٦م.

١٤. الخادمي نور الدين. الاجتهاد المقاصدي: دراسة تأصيلية تطبيقية. بيروت: دار ابن حزم ط١ ٢٠٠١م.

١٥. الزركشي، بدر الدين. البحر المحيط في أصول الفقه. القاهرة: دار الكتبي، ط١ ١٩٩٤م.
١٦ . مقاصد الشريعة الإسلامية وتحديات العصر الرقمي . محمد علي البار ط٢. ٢٠٢٥ م.
١٧. النوازل الرقمية وأثرها في الفتوى والاجتهاد المعاصر: عبد الرحمن بن نامي المطيري الرياض ط١. ٢٠٢٤
١٨ . الحذيفي، صالح بن فهد توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي في خدمة العلوم الشرعية: الفرص والتحديات الفقهية . الرياض: مجلة العلوم الشرعية ط١ العدد ٦٨ ٢٠٢٤ م
١٩ .موسى مصطفى محمد المسؤولية المدنية والجنائية عن اخطاء أنظمة الذكاء الاصطناعي: دراسة فقهية قانونية مقارنة . كلية الشريعة والقانون بجامعة الأزهر (فرع طنطا) المجلد ٢ العدد ٣٨ ط ١ ٢٠٢٥ م
٢٠ . الغزالي و أبو حامد بن محمد المستصفى من علم ألاصول . تحقيق محمد عبد السلام عبد الشافي، بيروت: دار الكتب العلمية ط ١ ١٩٩٣م